الأمم المتحدة

A/ES-10/473–S/2010/1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 January 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم لأوجه انتباهكم، مرة أخرى، إلى العواقب الوخيمة المترتبة على استمرار الأعمال غير القانونية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إذ تواصل إسرائيل دون اكتراث وبشكل سافر حملتها الاستيطانية غير القانونية، ولا سيما في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، وهي بذلك تدمر تواصل الأرض الفلسطينية المحتلة ووحدتها وسلامتها، وتعصف بآفاق الحل السلمي.

وفي هذا الأسبوع فقط، أذنت إسرائيل بتشييد ٧٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في المستوطنة الإسرائيلية غير القانونية التي أُقيمت على جبل أبو غنيم، المسمى أيضا ”حار حومة“. ويقوم هذا العمل دليلا ساطعا على إصرار إسرائيل على تحدي الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي بإقدامها على فرض الأمر الواقع غير القانوني على الشعب الفلسطيني باستخدام قوتها العسكرية. وتتوسع مستوطنة جبل أبو غنيم بسرعة غير مسبوقة، مبتلعة في طريقها آلاف الفدادين من الأرض المملوكة للفلسطينيين في بيت لحم والقدس الشرقية المحتلة. وتعتبر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هذه الأرض جزءا مما تدعوه القدس الكبرى، وتزعم أنها غير مشمولة بما يُدعى تجميدا مؤقتا لبناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة الذي أعلنته من جانب واحد.

070110 070110 10-20266 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

إضافة إلى ذلك، وافقت وزارة الدفاع الإسرائيلية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على خطط لإضفاء الصبغة القانونية على تشييد ١٥ منشأة دائمة يجري بناؤها في المستوطنة الإسرائيلية غير القانونية المسماة ''كريات نتافيم'' الواقعة في الضفة الغربية المحتلة على أراض يملكها فلسطينيون. وتأتي الموافقة على هذه الخطط بعد أن أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرا يمنع بناء تلك المنشآت استجابة منها لالتماس قدمته حركة السلام الآن في هذا الصدد. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أيضا خطة للمضي قدما في عملية التخطيط والبناء في تلك المستوطنة غير القانونية.

وتقترف إسرائيل هذه الأعمال والتدابير غير القانونية في خرق جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة وللأحكام الأخرى ذات الصلة من القانون الدولي، ولمختلف القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة، كما أنها ترتكب ذلك في تجاهل سافر وتحدٍّ لإرادة المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى هذه التطورات الخطيرة، نكرر مرة أخرى رفضنا القاطع لهذه الأعمال غير القانونية والتصنيفات الباطلة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يضع نصب عينيه مسؤوليته الأخلاقية والقانونية تجاه الشعب الفلسطيني إلى حين إيجاد حل عادل يضع حدا لمحنته وللظلم المسلط عليه. ويجب أن تستنهض هذه المسؤولية الفاعلين الدوليين كي يتخذوا تدابير وإجراءات لا تنحصر في الكلام الخجول وإعلان حسن النوايا، بل تَحمل السلطة القائمة بالاحتلال حملا على أن توقف فورا أعمالها غير القانونية.

وهذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية التي تعصف بآفاق إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها أسباب البقاء ومتصلة الإقليم، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بحزم ويرفضها بصرامة لا تلين وبكافة الأدوات والوسائل الدبلوماسية والسياسية المتاحة للمجتمع الدولي. فإن استمرار الصمت وإبداء رد فعل معدوم الفعالية إزاء هذه الأعمال ليسا فقط غير كافيين، بل يعكسان قدرا غير مقبول من التأييد والموافقة الضمنيين، ويشكلان خرقا واضحا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فلقد آن الأوان لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن تدرك أن استمرار إفلاتها من العقاب يشكل تهديدا سافرا للسلام والأمن الدوليين وسيجر عليها عواقب وخيمة إذا هي لم ترعو. وليعلم الجميع أن السلام لن يتحقق ما لم يتم ذلك.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٣٥٢ السابقة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/ES-10/472-S/2009/675) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة هذه وعلى كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة